اذا تساووا الكر وما حصل يقسم اثلاثا لان كل واحد اكرى متاعه بمتاع
صاحبه وحمله ت تنويرا لحكم الحيلة بعد الوقوع لما بعده ه من قوله
وتواد والاكرية واذا اشترط صاحب الرحي والبيت في عقد الشركة ان
العمل على رب الدابة بمفرده وعمل فان الغلة كلها لهما كون له وكان عمله
راس المال وعلى صاحب الدابة كراء المثل لصاحب الرحي ولصاحب البيت
يريد وان لم يحصل له ربح ولا عموم لقوله وان اشترط عمل رب الدابة
اي وان اشترط عمل احدهم بخصوصه وانما خصها لموافقة الدابة تبعا
للرواية ص وقضي على شريك فيما لا ينقسم ان يعمر او يبيع ش هذا شروع
في الكلام على مسايل يتبع فيها النزاع بين الشركاء والحكم ان الشريكين اذا
كان بينهما على سبيل الشركة عقار لا ينقسم كالحمام والبير والحانوت ه
ونحوها فاحتاج للاصلاح وابى احدهما ان يصلح فانه يقضي عليه
بان يعمر او يبيع ممن يعمر اي يبيع جميع نصيبه لا قدر ما يعمر به واذا
وقع البيع فابى الثاني ان يعمر فانه يقضي عليه بمثل ما قضي به على
الاول وبمثل قوله ما لا ينقسم الوقف فانه كالملك هنا فيقضي على
الممتنع من العمارة بها او بالبيع كما هو ظاهره وبابى في باب الوقف
ما نصه ه وصرح به في الذخيرة وغيرها عن المتقدمين وما قبل في
هذا من تقسيم العمارة كخالص المشترك الموقوف عليهما غير صحيح
وعبارة ولو كانت احدى الحصتين موقوفة والاخرى ملكا ولا غلة
للوقف فيعمر الشريك ويبدا في الغلة ويوخذ ذلك من قوله وان
اقام احدهم الخ وسيعموم قوله لا ينقسم ان ما يمكن قسمه اذا احتاج
الى الاصلاح وابى البعض من الشركاء فانه لا يقضي عليه بذلك ولا بالبيع
لان الضرر يزول بقسمه ص كذي سفل ان وهي ش اي كما يقضي على صاحب
السفل بالعمارة او البيع حيث وهي اي ضعف لان صاحب الاعلى له الانتفاع
بالاسفل

بالاسفل وقول بهرام بيني وان كان الاشتراك الخ غير جيد اذ لا اشتراط
هنا ولعله اطلق الشركة على الخالطة والمجاورة لوضوح ذلك
واذا سقط العلو على الاسفل فهدم جر رب الاسفل على ان يبنيه او
يبيع ممن يبني حتى يبني رب العلو علوه فان باعد ممن يبنيه او يبيع
والمراد بالسفل ما نزل عن الطول لا المطابق بالارض لانه قد
يكون طبقا متعددة فالمراد بالسفل السفل النسبي ص وعليه
التعليق والسقف وكنس مرحاض ش يعني ان السفل اذا وهي وخيف
على الاعلى ان يسقط فانه يقضي على صاحب الاسفل ان يعلق الاعلى
لان التعليق بمنزلة البنيان والبناء على صاحب الاسفل وكذلك يقضي
على صاحب الاسفل بالسقف بينه لان ارض للاعلى وانما كان يقضي
على صاحب الاسفل به لانه له عند التنازع كما ياتي وكذلك يقضي على
صاحب الاسفل بكنس بيت المرحاض الذي يلقى فيه صاحب الاعلى
نقاطه لانه يقضي له بذلك وله ان يرتفق به فهو كسقف السفل
قاله ابن القاسم واشهب وقال اصبغ وابن وهب انما ذلك على الجميع بقدر
جماجمهم واستظهره ص لا سلم ش بالرفع عطف على التعليق اي ان
السلم الذي يصعد عليه صاحب الاعلى الى علوه لا يقضي به على
صاحب الاسفل بل هو على صاحب الاعلى على المشهور والسلم هو
الدرج التي يصعد عليها والمراد بالسفل بالنسبة لفيوقه فيشمل
المتوسط فليس عليه سلم لمن فوقه فيدخل في ذلك فرع التوضيح ص وهدم
زيادة العلو الا الخفيف وبا لسقف للاسفل وبالدابة للراكب لا تعلق
للهدم ش يعني ان صاحب العلو اذا اراد ان يزيد في البناء على علوه الذي
دخل عليه فانه يمنع من ذلك ويقضي عليه بعدم فعله لانه يضر بنا
الاسفل اللهم الا ان يزيد زيادة خفيفة لا يحصل منها ضرر ويرجع